03
المحلية الصباح
العدد 3120 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 5 ذي القعدة 1439 - الموافق 18 يوليو 2018
wednesday 18 July 2018 - No.3120 - 11 th Year

السفير الهاشمي: طمأنا الكويت وأميرها بشأن مايجري في العراق

اكد سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت علاء الهاشمي أمس أن بلاده وعبر أعلى جهة سياسية طمأنت دولة الكويت وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بشأن ما يجري حاليا في عدد من المحافظات بجنوب العراق.

وأشاد الهاشمي في تصريح للصحافيين على هامش مشاركته في حفل سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت بعيد تأسيس جيش التحرير الصيني بمبادرة سمو أمير البلاد لمساعدة العراق في تجاوز محنته مضيفا ان سمو الأمير «دائما صاحب مبادرات ومواقف حكيمة».

واعتبر أن ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية في بلاده «هو قضية داخلية مستحقة حاول بعض السياسيين العراقيين استغلالها لمصالح انتخابية».

شدد في الوقت ذاته على أهمية أخذ الاستعداد والجاهزية الكاملة لأي طارئ «لاسيما مع تجربتنا المريرة أثناء الغزو»

الغانم: ليس هناك ما يدعو إلى القلق بشأن الأوضاع الأمنية في البلاد

- الواجب علينا كنواب أن نطمئن الشعب لجاهزية الأجهزة الحكومية لمواجهة أي طارئ وأسوأ الاحتمالات
- نحن لا نتدخل في شؤون العراق وهناك تنسيق حكومي كامل لضمان عدم حدوث أي تداعيات تؤثر علينا

جانب من اجتماع السلطتين لمناقشة تطورات الأوضاع — تصوير: صالح محمد

كتب عمر الرشيدي

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أمس عدم وجود ما يدعو الى القلق او الهلع بشان الأوضاع الأمنية في البلاد الا ان هناك حاجة ضرورية للاحتراز والاستعداد والجاهزية لأي طارئ «لاسيما اننا في الكويت قد تعرضنا الى تجربة مريرة اثناء الغزو».

جاء ذلك في تصريح الغانم للصحفيين في مجلس الأمة عقب انتهاء اجتماع نيابي حكومي بناء على طلب تقدم به مجموعة من النواب لبحث وتدارس آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وتداعياتها واحتمالاتها وكيفية التعاطي معها.

وأعرب الغانم عن شكره لرئيس مجلس الوزراء بالانابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد على استجابته الفورية للدعوة التي أتت بتوجيه من سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بأن يتم التجاوب بشكل فوري مع دعوة مجلس الامة وإلى أعضاء الفريق الحكومي الذين حضروا وإلى القيادة التي حضرت من القوات المسلحة.

وقال إن «الواجب علينا كنواب أن نطمئن أبناء الشعب عن جاهزية الأجهزة الحكومية لمواجهة اي طارىء او امر مستقبلي والاستعداد لأسوء الاحتمالات ونتمنى ان لا نحدث».

وأضاف انه وبشكل مبدئي «نحن لا نتدخل في الشؤون الداخليه للعراق»،مشيرا إلى وجود تنسيق حكومي كامل مع العراق بما يضمن استقراره وعدم حدوث أي تداعيات تؤثر علينا في الكويت.

وذكر أن رئيس مجلس الوزراء بالانابة أكد أن مستوى التنسيق مع الجانب العراقي عالي،مضيفا أنه تم «التأكيد بوجود التنسيق الكافي مع الدول الحليفة والصديقة وفقا للاتفاقيات الموقعة معهم بما يضمن وجود الدعم والمساندة من قبلهم».

وتابع «لا نريد إعطاء هذا الموضوع أكثر من حجمه لكن في الوقت نفسه لا بد أن نكون مستعدين لكل الاحتمالات» مشيرا إلى أن الجانب الحكومي أكد لنا عدم وجود أي تهديد امني أو عسكري من الجانب العراقي رغم الاستعدادات.

وأوضح ان الحكومة ردت على الاستفسارات النيابية في حال تفاقمت الاوضاع داخل العراق وانتشرت الفوضى واحتمال وجود نازحين عراقيين بالقول انه تم التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية لمواجهة هذا الامر وتم اتخاذ الاجراءات الاحترازية.

وذكر الغانم أن النواب طالبوا بوجود ناطق رسمي باسم الحكومة لشرح أي تطورات مستقبلية مبينا ان الحكومة أكدت أنه سيتم إصدار بيانات بشكل مستمر متى ما استدعت التطورات إصدارها.

وشدد على أهمية التمسك بالوحدة الوطنية التي تعتبر «سلاحنا الاقوى تجاه اي احداث خارجية قد تؤثر على الأمن القومي للبلاد» مؤكدا أن النواب اطمأنوا بعد شرح القوات المسلحة ان التنسيق الأمني عالي المستوى.

وقال اننا كممثلين للامة «نقلنا مشاعرنا وتقديرنا لابنائنا واخواننا قيادات ومنتسبي القوات المسلحة ونسأل الله ان يحفظهم» معربا عن ثقته بقدرتهم على ضمان أمن البلاد.

وبين أن هناك تنسيقا وغرفة عمليات لمواجهة اي طارئ يتعلق في كل جوانب الامن العسكري والغذائي والاجتماعي والحرب الالكترونية الرامية إلى اثارة الفوضى والهلع بين المواطنين وهناك استعدادات كاملة في هذا الجانب.

وأفاد «من وجهة نظري الشخصية التي أعتقد ان النواب يتفقون معي حولها وهي بان كل مواطن خفير وعليهم الابتعاد عن الشائعات التي تثير القلق والهلع وغير المسندة لمصادر موثوقة».

وشدد على ضرورة الاستعداد في الوقت الحالي لشيء قد يكون أكبر مما هو حادث الآن في شان اسباب الاحداث الجارية في العراق لأن «ما يعنينا فقط ضمان امن واستقرار الكويت».

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح حرص دولة الكويت التام على استتباب الأمن واستقراره في العراق وهذا ينعكس علينا داخل الكويت مشيرا إلى ما أعلن عنه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بالتاكيد على وقوف الكويت الى الجانب العراقي.

وشدد على أن موقف سمو الأمير تجلى بشهر فبراير الماضي عندما دعت الكويت دول العالم كله لمؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق اذ أعلنت دول العالم عن المساهمة بمبلغ 30 مليار دولار لدعم العراق.

وأكد الصالح عدم وجود خطر أمني أو عسكري على الحدود الكويتية العراقية مشددا على انه «لا شيء يدعو إلى القلق حتى الآن».

وأضاف بقوله «كما أكدنا سابقا السبت الماضي على لسان وزارة الخارجية ورئاسة الأركان العامة للجيش ان الحكومة مستعدة بشكل دوري وثابت حتى قبل نشوء هذه الاضطرابات التي حصلت لدى الأشقاء في الجانب العراقي بخطة طوارئ متكاملة بشقيها العسكري والمدني».

وبين أن الأمن الغذائي والسلع الاستهلاكية متوفرة بشكل دوري مشيرا إلى اجتماع فريق الطوارئ برئاسة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بشكل دوري دون حدوث هذه الاضطرابات.

وأوضح ان البيانات الصحفية صدرت من قبل الجهات الحكومية المعنية السبت الماضي «لكن اجتمعنا اليوم مع النواب لنبين هذه التفاصيل والخطط لأعضاء المجلس اذ عرضنا كل هذه البيانات لرئيس وأعضاء مجلس الأمة حتى تكون الصورة بالنسبة لهم واضحة».

وعن قراري مجلس الوزراء بتكليف الوزراء المعنيين بإحالة أي مخالفات بشأن المناقصات إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» قال وزير «مجلس الوزراء» ان ذلك يأتي تفعيلا للمادة «83» من قانون الجهاز المركزي للمناقصات العامة الحديث.

وأوضح ان «المركزي للمناقصات» إذا ما شعر بأن هناك تقاعس من إحدى الجهات سواء بقصد أو دون قصد ونتج عن هذا التقاعس شبهة ضرر بالمال العام يبادر الجهاز مباشرة بإخطار مجلس الوزراء الذي بدوره يكلف «نزاهة» ببحث هذه المناقصات.

وأكد ان هذا النهج سيستمر فلن تكون هناك مناقصة تحتوي مخالفة أو تجاوزا أو خطأ في إجراءاتها سواء في التأهيل أو إجراءات الترسية نتج عنها شبهة إضرار في المال العام اذ سيقوم مجلس الوزراء بتكليف «نزاهة» بالبحث فيها وأخذ اجراءاتها القانونية والأمر ينطبق كذلك على «المركزي للمناقصات».

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي إضافة إلى الصالح رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالإنابة الشيخ خالد الجراح ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي فيما حضره من الجانب النيابي 23 نائبا.

كما حضر الاجتماع رئيس الأركان العامة للجيش الفريق ركن محمد الخضر ووكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ووكيل الحرس الوطني الفريق ركن مهندس هاشم الرفاعي ومعاون رئيس أركان الجيش لشؤون العمليات اللواء ركن محمد الكندري ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ وقائد العمليات في الحرس الوطني اللواء ركن فالح شجاع.

وكان الرئيس الغانم قد ترأس في وقت سابق أمس اجتماعا نيابيا حكوميا موسعا بمكتب المجلس حيث تم بحث وتدارس آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وتداعياتها واحتمالاتها وكيفية التعاطي معها.

وكانت عدة محافظات في جنوب العراق شهدت في الأيام الأخيرة مظاهرات حاشدة احتجاجا على سوء الخدمات واستمرار انقطاع التيار الكهربائي ونقص المياه وطالب المتظاهرون بتحسين الخدمات وتأمين فرص العمل للعاطلين ومحاربة الفساد المالي والإداري.

- الحكومة أكدت لنا عدم وجود أي تهديد أمني أو عسكري من الجانب العراقي رغم الاستعدادات
- في حال تفاقمت الأوضاع داخل العراق واحتمال وجود نازحين فهناك تنسيق مع المنظمات الدولية المعنية

الغانم متحدثا للصحافيين

- النواب طالبوا بوجود ناطق رسمي باسم الحكومة لشرح أي تطورات مستقبلية والحكومة تجاوبت
- أهمية التمسك بالوحدة الوطنية التي تعتبر سلاحنا الأقوى تجاه أي أحداث خارجية قد تؤثر على الأمن القومي

.. والصالح

- التأكد من التنسيق الكافي مع الدول الحليفة والصديقة وفقاً للاتفاقيات بما يضمن وجود الدعم والمساندة
- لا نريد إعطاء الموضوع أكثر من حجمه لكن في الوقت نفسه لا بد أن نكون مستعدين لكل الاحتمالات

- نقلنا تقديرنا لأبنائنا واخواننا قيادات ومنتسبي القوات المسلحة وواثقون بقدرتهم على ضمان أمن البلاد
- غرفة عمليات لمواجهة اي طارئ يتعلق الأمن العسكري
- كل مواطن خفير وعليهم الابتعاد عن الشائعات التي تثير القلق والهلع وغير المسندة لمصادر موثوقة
- الصالح: الكويت حريصة على استتباب الأمن في العراق وهذا الموقف عبر عنه سمو أمير البلاد
- لاوجود لخطر أمني أو عسكري على الحدود الكويتية العراقية ولا شيء يدعو إلى القلق حتى الآن
- الأمن الغذائي متين والسلع الاستهلاكية متوفرة بشكل دوري وفرق الطوارئ تعمل بشكل دوري قبل الاضطرابات

جانب من الحضور النيابي

مشاركة قيادات الدفاع والداخلية والحرس